فاذا اقتضى فلا مدفع له ويشهد لذلك قوله تعالى وكان امرا مقضيا وقال الامام المذكور في محاضراته قال يعذبا باعبيده لرأى لعمر رضي الله عنه انه ينفع الحذر من القدر ثم قال سيما مما هنا ان في شئ ان الله تعالى لا يأمر بما لا ينفع ولا ينهى عما لا يضر وقد قال تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وقال خذوا حذركم انتهى فان قلت اليس في قوله تعالى قل لن ينفعكم الفرار ان فررتم من الموت او القتل دلالة على ان الفرار لا يغني شيئا قلت لا لان المعنى والله اعلم لن ينفعكم الفرار في دفع احد الامرين المذكورين بالكلية اذ لا بد بالاخذ من وقوع احدهما ينفع عن قوله تعالى واذا اي على تقدير الفرار لا تمتعون الا قليلا بل يقول فيه دلالة على ان الفرار نفع في الجملة قال صاحب الكشاف لن ينفعكم الفرار مما لا بد لكم من نزوله كم من حتف انف او قتل وان انفعكم الفرار شيئا فتعتم بالبقاء خيرا لو كان ذلك التمتع الا زمانا قليلا وعن بعض الصوفية انه مر بحائط مائل فاسرع فقيل له اهذا من القدر فقال نفر من القضاء الى القضاء لا مرد لا خفاء في ان ما مثله عن ذلك البعض صريح في ان الفرار نفعا ما من المراد في آخر الآية المذكورة واذا تقرر هذا فقد تبين ان للامام البيضاوي لم يصب في تعليل النفي المذكور في قول الآية بقوله فانه لا بد لكل شخص من حتف انفه او قتل معين سبق به القضاء وجرى به القلم ان لا يكون في الفرار نفع اصلا وقد نفع عما ذكره الامام الكاشاني حيث قال في تفسير الآية المذكورة فلا فائدة في الفرار فانه ان قدر الاجل في ذلك الوقت ادركه لا محالة ولا يدافعه الفرار وان لم يقدر فلا يحققه ثابتين في المعركة فانين او غير فارين وقد اوضحنا وجه الرد عليهم حيث قلنا في تفسير الآية المذكورة لا بد لكل شخص من حتف انفه او قتل في وقت لا لانه سبق به القضاء لانه تابع للمقتضي فلا يكون باعثا له وانما قلنا تابع للمقتضي لانه تابع للارادة التابعة للعلم التابع للمعلوم وهو المقتضي بل لانه مقتضى ترتب

فقرر كلام البيضاوي

الاسباب

الاسباب والمسببات بحسب العادة على مقتضى الحكمة فاردد لا له فيدل على ان الفرار لا يغني شيأ وعن علي كرم الله وجهه في بعض خطبته هو الى القدر نجرعه ما بين السماء والارض وعرضه ما بين المشرق والمغرب اشار بتحديد بعده بهذين الحسين الى انطباقه على عالم الشهادة طولا وعرضا وهذا على وفق ما مر من انه لا دخل للتقدير فيما يكون في عالم الغيب والمشاعر السابق ذكره لم يكن شعور بهذه الدقيقة فقال ما قال واذا بعد الحق الا الضلال وقد ورد في لسان بعض الكمل الاحتجاب بالجمع عن التفصيل محض الجبر الذي الى الزندقة والاباحة والاحتجاب بالتفصيل عن الجمع صرف القدر الذي الى المجوسية والثنوية والاسلام طريق بينهما لا الجبر ولا التفويض ولكن امر بينهما انتهى اقول انه لا جبر فلان العبد مختار في اكتسابه الحسنات واجتنابه عن السيات وقد جرت عادة الله تعالى على ان يخلق فعلا عقيب صرفهم الاختياري لمباشرة اسبابه الكاسبة وانما انه لا تفويض فلان منشأ اختيار العبد داعية تحدث في قلبه وهو واقع بالقدرة التابعة للمشية الله تعالى واراده لا دخل فيه للعبد والمخلوق اخر تبه على ذلك في قوله تعالى وما تشاءون الا ان يشاء الله واشير اليه في قوله ما قلوب العباد بين اصبعين من اصابع الرحمن وهو تصوير وتمثيل لتمكنه تعالى منهم واستقلاله بامره في جريه حسب تصرفه وتدبيره من غير استعصاء وتمانع والمعنى ان الله تعالى هو المتمكن عن قلوب العباد والمتسلط عليها والمتصرف فيها يصرفها كيف يشاء كما قال تعالى فالهمها فجورها وتقويها وانما تولى بنفسه امر قلوبهم ولم يكله الى احد من ملائكته رحمة منه وفضلا لئلا يطلع على سرائرهم ولا يكتب عليهم ما في ضمائرهم من اضاعة الاضاع الى آخر ما مر من ان لكل ذات نوع من شعور بذلك ثم ان المراد من التفصيل في قوله احتجاب بالجمع عن التفصيل ما في الاسباب العادية المعتبرة في الحكمة الالهية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)